خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى أسرة القضاء بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء

21 صفر 1425هـ الموافق 12 أبريل 2004م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله خطابا ساميا إلى أسرة القضاء بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء. وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء،

يطيب لنا أن نخاطبكم، ومن خلالكم أسرة القضاء التي نحرص على أن تتوافر فيها كل الفضائل المثلى للنهوض بأمانة إقامة العدل، الذي يعد من وظائف الإمامة العظمى والأساس الراسخ للحكم القويم وصون حقوق المواطنين وضمان مساواتهم أمام القانون.

ولا يمكن للقضاء أن يحقق المكانة الجديرة به، إلا حين يكتسب ثقة المتقاضين، التي لا تتحقق، إلا من خلال ما يتحلى به القضاة من نزاهة وتجرد واستقامة واستقلال عن أي تأثير أو تدخل. إن استقلال القضاء، الذي نحن عليه حريصون، ليس فقط إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، الذي يضمنه الدستور، ولكن أمام السلط الأخرى، شديدة الإغواء وفي مقدمتها سلطة المال المغرية بالارتشاء وسلطة الإعلام، التي أصبحت بما لها من نفوذ متزايد وأثر قوي في تكييف الرأي العام، سلطة رابعة في عصرنا، فضلا عن سلطة النفس الأمارة بالسوء. وإننا لنعتبر أن استقلال القاضي بمعناه العميق عن هذه المؤثرات الجاسمة، لا تكفله الوسائل القانونية مهما كانت متوافرة، وإنما يكفله قبل كل شيء الميثاق، الذي بينه وبين ضميره، فهو رقيبه الذاتي الدائم والوسيلة المثلى، لتحصين نفسه من كل تأثير أو انحراف وهو يقوم برسالته النبيلة.

وإذا كان المغرب في نطاق نظامه الملكي الدستوري قد بوأ المجلس الأعلى للقضاء المكانة السامية كمؤسسة دستورية برئاسة جلالتنا، وجعل معظم الأعضاء منتخبين للسهر على الضمانات المخولة

عدالة
adala.justice.gov.ma

للقضاة، فإن أعضاء هذا المجلس هم أول الملزمين بالحرص على استقلال القضاء ونزاهته وحرمته بمسدين هذه الفضائل المثلى بالالتزام بضوابط وأخلاقيات المهنة.

فعليكم رعاكم الله أن تكونوا القدوة في هذا المجال معتبرين مهمتكم تكليفا قبل أن تكون تشريفا، حريصين على ألا تكونوا والعياذ بالله ممن ينهى عن خلق ويأتي بأسوأ منه. ومن ثمة، وكما هو شأن كل مسؤول من الوزير المسؤول سياسيا أمام الملك والبرلمان وأمام المحكمة العليا في حالة خرقه للقانون إلى البرلماني، الذي ترفع عنه الحصانة في حالة إخلاله بالدستور والقانون، فإن القاضي المكلف بأمانة صيانة سيادة القانون لا يعتبر بالأحرى فوقه وليس منزها عن متابعته عند الإخلال بواجباته، علما بأن الضمانات المخولة له لا يجوز أن تفسر بكونها امتيازا تفضيليا، وإنما هي ضمانات لأداء مهمته باستقلال، وفي تقيد بالقانون، وإلا فمن يراقب المراقب؟

وحرصا من جلالتنا على تدعيم دولة المؤسسات، فإننا ندعوكم إلى أن ترفعوا إلى نظرنا السامي، مقترحات تكميلية للنظام الداخلي للمجلس تستهدف ضمان استقلالية أعضائه وتخويله رفع توصيات في شأن المخلين منهم بشرف وضوابط وأخلاقيات عضويته بكيفية تجعل من مكوناته نموذجا يحتذى في الاستقامة والنزاهة.

وإن التقدير الكبير والرعاية السامية والموصولة، التي تحظى بها أسرة القضاء لدى جلالتنا، وإيثار العفو والتسامح فيما يقع فيه البعض من هفوات أو أخطاء ممن أراد الحق فأخطأ سبيله، لا يعادله إلا دعوتنا المجلس إلى الحزم والصرامة في التصدي لكل إخلال بضوابط وأخلاقيات عضوية المجلس الأعلى للقضاء وأسرته، في التزام بالقانون وحرص على حرمة القضاء وحصانته.

وإدراكا منا، بأن التزام القضاة بمسؤوليتهم الجسيمة، في جو من الاستقلال والتجرد والوقار، لا يحرمهم من التعبير عن آرائهم البناءة كقوة اقتراحية لإصلاح القضاء وإيجاد كل الوسائل الكفيلة بتمكينهم من ممارسة حقوق المواطنة كاملة، في التزام بقانون وأخلاقيات وخصوصيات رسالتهم النبيلة، فقد وفرنا لهم لهذا الغرض ثلاث مؤسسات متكاملة، بدءا من المجلس الأعلى للقضاء باعتباره المؤسسة الدستورية الساهرة على الضمانات الدستورية والقانونية المخولة للقضاة، إلى الوكالة الحسنية للقضاة، التي تحتضن مختلف أنشطتهم وانشغالاتهم وتعبئتهم كقوة اقتراحية لإصلاح قطاع العدل إلى المؤسسة الصمدية

عدالة
adala.justice.gov.ma

للنهوض بالأعمال الاجتماعية لأسرة القضاء. وبذلك، وفرنا للقضاة فضاءات رحبة وقنوات للتواصل والتعبير عن الرأي واقتراح الحلول الملموسة للمشاكل المطروحة داخل إطار مؤسسي ومحدد. وكل ممارسة لهذه الحقوق خارج تلك المؤسسات، من شأنها أن تمس باستقلاله وتجرده اللذين هما، قوام نهوضه على الوجه الأمثل بمسؤوليته الجسيمة.

فعلى القضاة، العمل داخل هذه المؤسسات، لإيجاد الحلول المرتبطة بمهنتهم وأوضاعهم، وبعد استنفاذ اللجوء لكل هذه الهيئات وعدم إحقاق الحق أو ملاحظة وجود خروقات عميقة، فإن جلالتنا تظل الملاذ الدائم لضمان حرمة القضاء واستقلاله في كل الظروف والأحوال، لإعطاء كل ذي حق حقه وإعادة الأمور إلى نصابها.

وستجدون دوما في خديم المغرب الأول، أمير المؤمنين، ليس فقط رئيسا لمجلسكم الأعلى، ولكن أيضا ملاذكم الأسمى وسندكم الأقوى في التمسك بمستلزمات مهمتكم السامية. وإننا لنناشدكم أن تلتزموا في أداء مهامكم بأمره تعالى: ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾، وبمغزى حكمة الحديث النبوي الشريف: «قاض في الجنة وقاضيان في النار»، وإذا كانت أمانة النيابة عنا في إقامة العدل، التي تجعل منكم الهيئة الدستورية الوحيدة، التي تفتح جلساتها وتصدر الأحكام باسمنا، فإننا لننتظر منكم الانخراط الكامل والصادق في توطيد صرح دولة الحق، بترسيخ سيادة القانون ومساواة المواطنين أمامه، وإحقاق الحقوق، ورفع المظالم، مساهمين بكل فعالية وحزم واستقامة في إشاعة قيم الديمقراطية والمواطنة المسؤولة وتعزيز روح الثقة والأمان والاستقرار المحفزة على الاستثمار والكفيلة بالتنمية والتقدم والازدهار.

سدد الله أعمالكم وأعانكم على تحقيق حسن ظننا فيكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma